مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (10) العدد (9) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (9) 2026

أثر الصدمات النفطية في التضخم
(دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري)

رنيم بدران*

(تاريخ الإيداع 19/ 5/2026 – تاريخ النشر 28/7/ 2026)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى التعرُّف على الصدمات النفطيّة العالمية واختبار أثرها في معدل التضخم في سورية خلال فترة زمنية تمتد من الربع الأول 2011 حتى الربع الرابع من العام 2020، وهي فترة شهدت اضطرابات في السياستين المالية والنقدية، وتدهوراً في البنى التحتية وتحولات جيوسياسية، إضافةً إلى التقلبات في أسعار النفط العالمية.

لتحقيق هذا الهدف، تمّ الاعتماد على بيانات ربعيّة حيث تمّ قياس متغير التضخم بالمؤشر العام للأسعار، بينما تمّ قياس الصدمات النفطية بأسعار النفط العالمية الصادرة عن منظمة OPEC.

أظهرت النتائج باستخدام ARDL وتحليل التكامل المشترك أنّ الصدمات النفطية تُحدِث تأثيراً فورياً وقوياً على الاقتصاد المدروس في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل فقد أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات النفطية في معدل التضخم خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية، التضخم، ARDL

*حاصلة على الماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (10) العدد (9) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (9) 2026

The Impact of Oil Shocks on The Inflation (An Applied Study on The Syrian Economy)

RaneemBadran*

(Received 19/5/2026.Accepted 28/7/2026)

□ABSTRACT □

This research aimed to identify global oil shocks and examine their impact on the inflation rate in Syria during a period extending from the first quarter of 2011 to the fourth quarter of 2020. This period witnessed disruptions in fiscal and monetary policies, deterioration of infrastructure, geopolitical shifts, and fluctuations in global oil prices.

To achieve this objective, quarterly data was used. Inflation was measured using the general price index, while oil shocks were measured using global oil prices issued by OPEC.

The results, using ARDL and cointegration analysis, showed that oil shocks had an immediate and strong impact on the studied economy in the short term. However, in the long term, the results indicated no statistically significant impact of oil shocks on the inflation rate during the studied period.

KeyWord: Oil Shock, Inflation, ARDL

*holds a Master's degree– Department of Financial and Banking Sciences – Faculty of Economics – Tartous University

1-المقدمةIntroduction :

تُعَدُّ التقلبات في أسعار النفط أحد أبرز المحددات الهيكلية للاقتصاد العالمي، حيث تمتلك تداعياتها المباشرة قدرةً على تشكيل مسار النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والاستقرار المالي، واتجاهات السياسات النقديّة والماليّة على مستوى العالم. وقد شهدت الأسواق العالمية على مدى العقود الماضية موجات متعاقبة من الصدمات النفطية، تمثلت في ارتفاعات حادة أو انهيارات مفاجئة في الأسعار، خلّفت بدورها آثاراً اقتصادية غير متكافئة بين الدول المنتجة والمستوردة للنفط. فبينما تُترجم هذه الصدمات في اقتصادات الدول المصدرة إلى فائض في الإيرادات وفرصٍ للتنمية، فإنها غالباً ما تتحول في اقتصادات الدول المستوردة إلى معضلات اقتصادية كبرى، تتجلى في موجات تضخم جامح، وتراجع في الناتج المحلي، وضغوط على موازين المدفوعات، ما يدفع إلى إعادة هندسة سياسات الطاقة والأمن القومي لديها.

وتمتد قنوات تأثير هذه التقلبات لتشمل هيكل التكاليف على مستوى الاقتصاد ككل، حيث تنعكس على تكاليف الإنتاج والنقل، مما يولد تأثيرات مضاعفة على أسعار السلع والخدمات، ويؤثر بدوره على القوة الشرائية، والإنفاق الاستهلاكي، ومعدلات الادخار. ومن هذا المنظور، لم تكن تقلبات أسعار النفط مجرد مؤشر على توازنات سوق سلعة أولية، بل كانت بمثابة صدمات كلية أعادت تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية على مدى القرن الماضي. وتُعرّف الصدمات النفطية في الأدبيات الاقتصادية بأنها تلك الاضطرابات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار النفط الخام أو في تدفق إمداداته، والتي تكون لها آثار هيكلية ممتدة وزعزعة للاستقرار الاقتصادي الكلي، لا سيما في الاقتصادات الهشة ذات القاعدة الإنتاجية الضيقة والمرتبطة بموازين مدفوعات ومالية عامة شديدة الحساسية لتلك التقلبات.

وفي سياق ذلك، تبرز دراسة الأثر بين الصدمات النفطية والأداء الاقتصادي في سورية كحالة بالغة الخصوصية، بالنظر إلى التحول البنيوي الجذري الذي طرأ على طبيعة الاقتصاد السوري، من دولة مصدّرة للنفط إلى دولة ذات اقتصاد أصبح مستورداً صافياً للطاقة في أعقاب الأزمة. وقد أسفر هذا التحول عن إرباكٍ بالغٍ في الموازنة العامّة وميزان المدفوعات، مما يجعل الاقتصاد السوري أكثر عرضة وتأثراً بتقلبات الأسعار العالمية للنفط، وينعكس ذلك بشكل مباشر على أهم المتغيرات الكلية، وعلى رأسها النمو الاقتصادي، معدل البطالة، ومعدل التضخم، إضافةً إلى ما تعرض له معدل التضخم من تقلبات متسارعة خلال فترة الدراسة (2011-2020)، وهنا نلاحظ ندرة الدراسات التي تناولت الصدمات النفطية وأثرها في التضخم في سورية ، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتمثل في محاولة سد هذه الفجوة البحثية في الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السوري.

1-1 عرض الدّراسات السّابقة(Literature Review):

1-دراسة أجراها الباحثون Muhammad,et al ،عام 2021 حيث هدفت إلى قياس أثر الصدمات النفطية على معدل التضخم في دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة(1980 – 2018) ، وذلك بالاعتماد على تطبيق نموذج VAR ، وتوصلت النتائج إلى أنّ هناك تكامل مشترك بين أسعار النفط والتضخم في الدول محل الدراسة، وأظهرت أنّ صدمات النفط تسبب التضخم وتؤثر إيجاباً في معدلاته.(Muhammad,et al.2021)

2-دراسة Alessandro et al للعام 2009 والتي هدفت لدراسة الروابط بن الصدمات الخارجية/ الصدمات في أسعار النفط/ والتضخم العالمي من خلال نموذج GVAR للفترة (1999 – 2007) وأوضحت النتائج أنّ صدمات أسعار النفط لها آثار تضخمية مختلفة، حيث كان التأثير أكبر في الدول المتقدمة منه في

الدول النامية، بينما لم يكن هناك أثر يذكر للصدمات النفطية في معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، حيث يعود السبب الأكبر في التغير في معدل التضخم إلى مصادر أجنبية. Alessandro et (al, 2009)

3-دراسة Fenghua,&Xu عام 2021 حيث هدفت إلى التعرّف على أثر الصدمات النفطية على التضخم في دول مجموعة السبع، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية للفترة (1997 – 2019) وتطبيق نموذج Granger ، وأظهرت النتائج أنّ معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية تأثر بالصدمات النفطية بشكل أكبر من معدلات التضخم في البلدان الأخرى محل الدراسة ، كما أظهرت الدراسة أنّ صدمات العرض والطلب وصدمات المخاطر لها تأثيرات ديناميكية على التضخم. (Fenghua,&Xu ,2021)

4-دراسة وفاء عام 2022 ،هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار أثر صدمات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020) بتطبيق نموذج VAR، وأظهرت النتائج أنّ صدمة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم. (وفاء،2022)

5-دراسة بدر عام 2023 حول أثر صدمات أسعار البترول العالمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر والتي تمثلت بـ(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل التضخم- سعر الصرف الحقيقي – العجز في الميزان التجاري) بالاعتماد على بيانات للفترة (1990 – 2021)، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات النفطية على كلٍ من معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ، مقابل وجود تأثير ضعيف على العجز في الميزان التجاري. (بدر،2023)

تعددت الأبحاث حول الصدمات النفطية آثارها على معدلات التضخم أو على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة، وتمّ إجراء العديد من الدراسات التجريبية ، لكنّ هذه الآثار كانت متباينة وقد توصلت إلى نتائج مختلفة فيما بينها. وتنوعت هذه الدراسات ما بين دراسات عربية وأخرى أجنبية ، و يمكننا أن نلاحظ عدم وجود الدراسات حول سورية و أثر هذه الصدمات في معدل التضخم، بالتالي هنا تتركز أهمية الدراسة الحالية ، حيث تُعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها على حد علم الباحثة التي حاولت التطرق إلى الصدمات النفطية واختبار آثارها في معدلات التضخم في سورية، ، خاصة خلال فترة عدم الاستقرار التي شهدتها سورية مع بداية عام 2011 ، والتي عرفت اختلالاً أمنياً وعقوبات اقتصادية أثرت في الاقتصاد السوي ككل ، إضافةً إلى عدد من الصدمات النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي وهذا ما يعتبر إسهام إضافي لهذه الدراسة.

2-1 مشكلة البحث (Research Problem)

شهد الاقتصاد السوري خلال العقد الماضي (2011-2020) واحدة من أشد الأزمات الإنسانية والاقتصادية تعقيدًا في العصر الحديث. في خضم مجموعة من العوامل التي شملت النزاع المسلّح، والعقوبات الاقتصادية الدولية، وانهيار البنية التحتية، وتحوّل سورية من بلد مصدّر للنفط إلى بلد مستورد له برزت أزمة تضخم جامح كأحد أبرز تجليات الانهيار الاقتصادي، حيث قفز معدل التضخم من مستويات مستقرة ليتجاوز نسبة 100% سنويًا في فترات عدة، مسببًا انهيارًا في القوة الشرائية وترديًا غير مسبوق في مستويات المعيشة.

تتقاطع مع هذه الأزمة ديناميكيات أسواق النفط العالمية، التي شهدت تقلبات حادة بين الارتفاع والانخفاض. لكن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه :كيف أثرت صدمات سعر النفط العالمية على التضخم في اقتصاد لم يعد يصدّر النفط، بل أصبح مستوردًا صافيًا له، ويعاني من انهيار شبه كامل في مؤسساته النقدية والمالية؟

1-3 أهمية البحث (Research Importance)

يكتسب هذا البحث أهميته من سعيه لتحليل أثر التقلبات في أسعار النفط (كصدمة خارجية) على معدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة الحرجة (2011-2020)، والتي مثلت حقبة فريدة من التداخل التاريخي بين أعلى درجات عدم الاستقرار الجيوسياسي وأعمق تقلبات سوق النفط العالمية، إضافة إلى أنّ هذا البحث ليس مجرد تحليل قياسي للعلاقة بين متغيرين، بل هو محاولة عزل ولتقدير تأثير الصدمة الخارجية (النفط) عن تأثير الصدمة الداخلية (الصراع) على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهو التضخم.

وقد تساهم مخرجات البحث في تقديم إطار قياسي يمكّن واضعي السياسات النقدية والمالية من استيعاب قنوات انتقال هذه الصدمات وآليات عملها، وبالتالي تصميم حزمة سياسات أكثر فاعليّة لامتصاص آثارها المستقبلية واستقرار المستوى العام للأسعار

1-4 أهداف البحث (Research Objectives)

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل الأثر الكمي للصدمات النفطية على معدلات التضخم في سورية خلال الفترة (2011 – 2020).

1-5 فرضيات البحث (Research Hypotheses)

للإجابة على مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

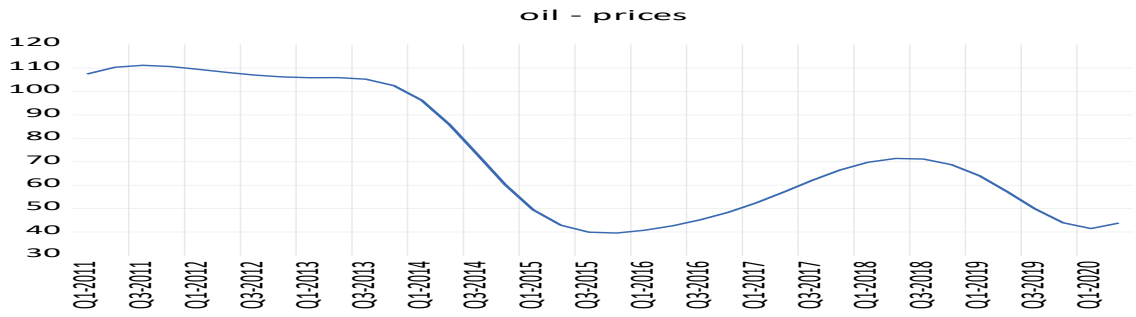
-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات النفطية في التضخم في سورية خلال الفترة (2011 – 2020).

1-6 الإطار النظري: الصدمات النفطية والتضخم في الأدبيات النظرية:

1-6-1 صدمات أسعار النفط:

تحدث هذه الصدمات نتيجة الارتفاع المُفاجئ أو الانخفاض المُفاجئ في أسعار النفط العالميّة، ويختلف تأثيرها وفقاً لما إذا كانت الدولة هي المصدّرة للنفط أو المستوردة له ، ففي حال كانت الدولة مصدّرة للنفط فتكون الصدمة غالباً في جانب الطلب ، حيث أنّ هذه الدول يعتمد ميزانها التجاري و إيراداتها في الغالب على جانب التصدير ، أمّا في حال كانت الدولة مستوردة للنفط فتحدث عندها الصدمة في جانب العرض ، حيث أنّها تعتمد على النفط كمدخل أساسي للإنتاج ، وبهذا تزداد الضغوط التضخمية من خلال ارتفاع التكاليف(وفاء،2022).

ومن أمثلة هذه الصدمات ما سنعرضه في الشكل البياني التالي:



الشكل 1: تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2011 – 2020)

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمةOPEC وباستخدام برنامج12 EVIEWS

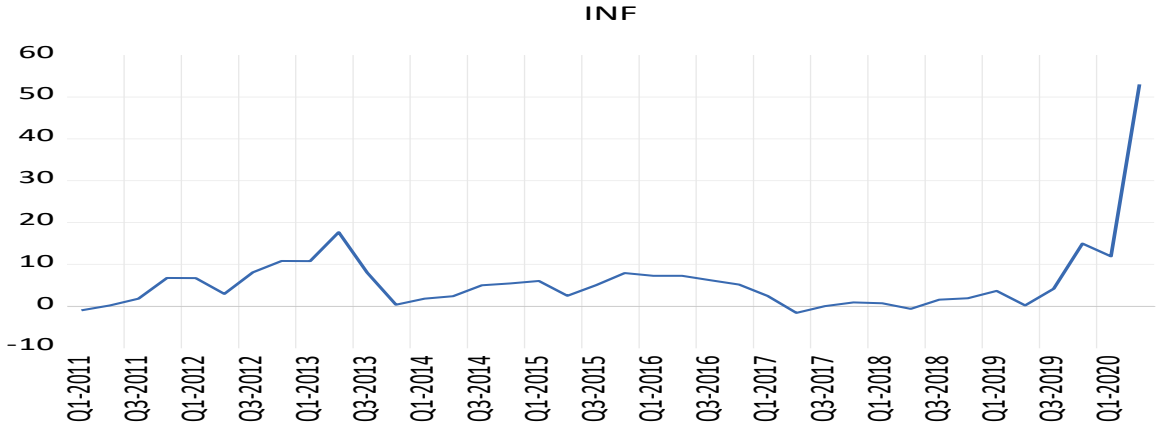
من الشكل البياني السابق نلاحظ تذبذب أسعار النفط وحدوث سلسلة من الصدمات العنيفة ما بين ارتفاع وهبوط ، حيث في عام 2012 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً، حيث بلغ متوسط خام برنت حوالي 109.45 دولار للبرميل ، وهو أعلى بقليل مما هو عليه في عام 2011.وكانت الصدمة في عام 2012 أقل حدة من الصدمات في السنوات السابقة وذلك بسبب مساهمة السعودية في استقرار الأسعار من خلال زيادة إنتاجها لموازنة انقطاع الإنتاج في ليبيا.(Opec,2012) .على العكس في عام 2014 شهدت أسعار النفط هبوطاً حاداً بدأ في حزيران واستمر حتى نهاية العام، مما أدى إلى انخفاض سعر خام برنت إلى 53 دولار للبرميل في نهاية العام ، ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في هبوط أسعار النفط في هذا العام هو قرار منظمة أوبكOPEC[1] بعدم خفض مستويات إنتاجها رغم توقعات زيادة المعروض العالمي، حيث زاد إنتاج النفط بشكل ملحوظ لاسيما في الولايات المتحدة مع تطور تقنيات استخراج النفط الصخري ، إضافةً إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى خفض الطلب اليومي على النفط، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض حاد في أسعار النفط مشكّلةً صدمة نفطية عنيفة ، استمرت حتى عام 2016.(Opec,2016). لتعود الأسعار إلى التحسن في عامي 2017 – 2018 وذلك نتيجة قرار أوبك OPEC بخفض الإنتاج تدريجياً ، إضافةً إلى مجموعة من الأحداث العالمية والتي أثرت في الأسعار ، وعلى رأسها قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالخروج من الاتفاق النووي لإيران ، فضلاً عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وقد توصلت منظمة أوبكOPEC مع حلفائها من خارج المنظمة باستمرار سياسة خفض الإنتاج من أجل الحفاظ على أسعار النفط من الانخفاض(Opec,2018) ، ولكنّ هذا الارتفاع لم يستمر فقد عاودت أسعار النفط الانخفاض مع نهاية العام 2018 وبداية ال2019 لتتأثر بجائحة كورونا التي أثرت سلباً في أسعار النفط مشكلةً صدمة نفطية جديدة في عام 2020.(Opec,2020)

1-6-2 <u>التضخم:</u>

عُرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمُعمَّم في مستويات الأسعار ضمن اقتصاد دولة ما ,Dumitru (2025)، والذي قد ينشأ إما نتيجة ضغوط الطلب الكلي أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. تباينت وجهات النظر الاقتصادية حول تفسير هذه الظاهرة: فمن المنظور الكلاسيكي، لا تؤثر الزيادة في المعروض النقدي على المتغيرات الحقيقية مثل الدخل القومي أو العمالة، بل تؤدي إلى ارتفاع التضخم وفقاً لنسبة محددة كما في معادلة فيشر. (Celike,Akgul.2011) في المقابل، يرى المنظور الكينزي أنّ زيادة الطلب الكلي هي المحرك الأساسي للتضخم، معارضاً بذلك فرضية استقرار السرعة النقدية التي تقوم عليها معادلة فيشر. أما المدرسة النقدية بقيادة فريدمان، فتركّز على أنّ التضخم ينتج بشكل رئيسي عن نمو المعروض النقدي بمعدلات تفوق النمو الاقتصادي الفعلي، مما يستدعي – وفقاً لهذا الرأي – زيادة المعروض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو الحقيقي فقط.(Celike,Akgul.2011) من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنّ الحصار الاقتصادي الذي تفرضه قوى خارجية على بعض الدول (ومثال على ذلك

[1] منظمة الدول المنتجة والمصدّرة للنفط تأسست في 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي OPEC (السعودية – إيران – العراق – الكويت – فنزويلا) وتضم في عضويتها 12 دولة (الجزائر – اكوادور – إيران– العراق– الكويت – ليبيا – نيجيريا – قطر – السعودية – الإمارات – فنزويلا)

الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضت على سورية خلال الفترة المدروسة) ، ونتيجة لعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار ، ترتفع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير مقبولة(موسى،2012). في هذا السياق وبالعودة إلى الوضع السوري، تمّ استعراض تطور معدل التضخم في سورية خلال فترة الدراسة (2011– 2020)



الشكل 2: تطور معدل التضخم في سورية خلال الفترة (2011 – 2020)

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمةOPEC وباستخدام برنامجEVIEWS 12

من الشكل البياني السابق نلاحظ التذبذب في معدل التضخم خلال فترة الدراسة ، فقد شهدت سورية ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم خلال الفترة (2011–2020) تعود الأسباب الرئيسية إلى انهيار القطاعات الاقتصادية وتدهور القوة الشرائية لليرة السورية بسبب الصراعات ، إلى جانب سياسات طباعة النقود المفرطة وتعطل سلاسل الإمداد والعقوبات الدولية والحصار الاقتصادي.(رمضان،2024). وقد شهدت سورية مراحل مختلفة من التضخم بدءاً بالتضخم الجامح في الفترة (2011 – 2013) ، لينخفض بعدها التضخم في الفترة(2014 – 2015) ويصبح مكبوتاً، لتبدأ بعدها مرحلة التضخم الزاحف التي بدأت مع عام 2016 واستمرت حتى بداية العام 2019 لتشهد مستويات مرتفعة وغير مسبوقة مع ظهور جائحة كورونا في العام 2020.

3-6-1 أثر الصدمات النفطية في التضخم:

تُعد الصدمات النفطية من أبرز الصدمات الخارجية المؤثرة على معدلات التضخم، حيث تنتقل آثارها عبر قنوات رئيسية، قنوات مباشرة تتمثل في ارتفاع أسعار الوقود والطاقة التي تشكل مكوناً أساسياً في سلة مؤشر التضخم الرئيسي، وقنوات غير مباشرة تظهر من خلال تأثيرها في تكاليف الإنتاج والأجور .(Kilian, 2009) ويختلف هذا التأثير تبعاً لمصدر الصدمة واتجاهها وطبيعة البيئة التضخمية السائدة، حيث تسجل صدمات العرض والطلب النفطية تأثيراً تضخمياً أكبر في فترات التضخم المرتفع، مع وجود أثر غير متماثل يجعل تأثير الصدمات الإيجابية (الارتفاع) أكبر من تأثير الصدمات السلبية (الانخفاض).(Nusair, 2019)

وتكشف الدراسات التجريبية أن العلاقة غير خطية ومتغيرة زمنياً، حيث تتفوق صدمات الطلب والعرض في تفسير تقلبات التضخم مقارنة بصدمات المخاطر .(Kilian, 2009) كما تظهر اختلافات جوهرية بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط؛ ففي الأولى تمتص السياسات النقدية آثار الصدمات الإيجابية والسلبية على حد سواء

(حمومي، 2022)، بينما في الثانية قد تؤدي الصدمات إلى خفض استمرارية التضخم أو زيادته تبعاً لهيكل الاقتصاد وسياساته(Choi et al., 2018) .

2-مواد البحث وطرائقه

2-1 منهجية البحث(Research Methodology)

تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تمّ التعريف بمصطلح التضخّم، والصدمات النفطيّة ، وتحليل تطور كل منهما خلال الفترة المدروسة، كما تمّ اعتماد المنهج الاستقرائي المتضمن الأساليب الإحصائية والقياسيّة الملائمة لغرض الدراسة.

2-2 الحدود الزمانية والحدود المكانية:

تم تطبيق الدراسة في الاقتصاد السوري خلال الفترة الزمنية (2011 – 2020) بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية ربعية للتضخم في سورية اعتماداً على بيانات مصرف سورية المركزي ، وأسعار النفط العالمية اعتماداً على السوق النفطية العالمية.

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس	مصدر البيانات
المتغير التابع التضخم			
معدل التضخم[2]	INF	مؤشر أسعار المستهلك CPI	بيانات مصرف سورية المركزي
المتغير المستقل الصدمات النفطية			
أسعار النفط	Oil - Prices	أسعار النفط العالمية	منظمة OPEC

2-3 النموذج ومتغيرات الدراسة:

لاختبار أثر الصدمات النقدية تم الاعتماد على بيانات ربعية للفترة (2011 – 2020)

الجدول(1) : وصف لمتغيرات الدراسة في سورية وطريقة قياسها

نموذج الدراسة:

فيما يلي النموذج الذي تمّ الاعتماد عليه لاختبار أثر الصدمات النفطية في التضخم للفترة (2011 – 2020) باستخدام بيانات ربعية:

$$DINF_t = C + \beta_1 Oil\ Prices_t + \varepsilon_t$$

2-2 طرائق البحث:

2-2-1 اختبارات الاستقرارية (Stationary Tests)

يتم تحليل السلاسل الزمنية بدايةً باستخدام الرسوم البيانية حيث تعد هي الأداة الأكثر أولية للحصول على فكرة تقريبية حول استقرار السلاسل الزمنية، مع ذلك، لابد من الاختبارات الإحصائية التي تغني عن الرسوم البيانية والتي

[2] تم تحويل البيانات السنوية لكل من (**INF- Oil - Prices**)إلى ربعية من قبل الباحثة وبالاستناد إلى برنامج Eviews 12

تعتبر أدق لتحديد مدى استقرار السلسة الزمنية، وعليها يتم اتخاذ القرار النهائي، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test). (Shrestha & Bhatta.2018) (بدران، 2024).

2-2-1-1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يعد اختبار جذر الوحدة في الاقتصاد القياسي ضروري لتحديد طبيعة أو ترتيب تكامل متغيرات الاقتصاد الكلي. وهو الأساس لمعظم النماذج الإحصائية مثل نماذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model) والسببية (Granger Causality) واختبارات التكامل المشترك. (Olawale,Olatunbason.2021).

يحدد معظم الباحثين ترتيب تكامل متغيرات الاقتصاد الكلي بناءً على اختبارات جذر الوحدة المنتظمة مثل اختبار ADF (Augmented Dicky Fuller) وغيرها من الاختبارات المنتظمة.(Olawale,Olatunbason.2021).

يأتي اختبار ديكي–فولر المعزز (Dickey & Fuller, 1979) كأحد الاختبارات الأكثر شيوعًا، حيث يقوم على تقدير انحدار يضم قيمًا مُبطأة للمتغير لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء، ويفحص فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة (Enders, 2015). وقد تمّ تطويره لاحقاً من قبل الاقتصاديينDickey and Fuller ليصبح Augmented Dickey Fuller (1981) (ADF) ، وذلك بهدف حل مشكلة الارتباط الذاتي (Shrestha & Bhatta.2018)

ويعتمد هذا الاختبار للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية على المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \mu + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_i \Delta y_{t-i} + e_t$$

حيث:$\delta = \alpha - 1$ ، $\Delta \gamma_t$: الفرق الأول للسلسة الزمنية المراد اختبار جذر الوحدة لها،α: معامل y_{t-1}

2-2-2 نموذج ARDL :

يعد نموذج ARDL أحد النماذج الديناميكية غير المقيدة الأكثر استخداماً في الأدبيات الاقتصادية القياسية (Voumik etal.,2020) . عندما يكون حجم العينة صغير ومحدود ، يفضل استخدام نموذج ARDL Cointegration للتكامل المشترك بدلاً من Johansen Cointegration للتكامل المشترك. (Voumik etal.,2020)

يُمثل نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية (ARDL)الذي طوره (Pesaran & Shin, 1999) و (Pesaran et al., 2001) إطارًا تحليليًا مرنًا وفعالاً لدراسة العلاقات الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات، خاصة في ظل خاصية عدم استقرار السلاسل الزمنية. تكمن قوة هذا النموذج في قدرته على التعامل مع متغيرات مستقرة عند المستوى I(0)أو عند الفرق الأول I(1) في آن واحد، دون الحاجة إلى اختبار التكامل المشترك بالطرق التقليدية التي تشترط توحيد درجة التكامل، كما في منهجية جوهانسون .(Johansen, 1988) يشترط تطبيق النموذج بشكل سليم ألا تكون أي من المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2) ، إذ يؤدي ذلك إلى إبطال نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) المستخدم للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، كما يتطلب النموذج تحديد فترات الإبطاء الأمثل للمتغيرات باستخدام معايير معلوماتية مثل (Akaike Information Criterion - AIC) لضمان خلو نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق منه من ارتباط ذاتي واختلاف في تباين الأخطاء.(Pesaran et al., 2001)

ولتطبيق نموذج ARDL عدد من الشروط منها :

- اجراء اختبارات الاستقرارية وأن تكون السلاسل كما ذكرنا مسبقاً مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط بينهما ، شرط ألا تكون مستقرة عند الفرق الثاني I(2)
- إجراء الاختبارات القياسية للتأكد من سلامة النموذج (اختبار ثبات التباين – اختبار الارتباط الذاتي للبواقي – اختبار التوزيع الطبيعي).(Udoh etal.,2015).

3 النتائج والمناقشة:

3-1 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

فيما يلي نستعرض نتائج اختباري جذر الوحدة (ADF-PP):

الجدول (2): نتائج اختبارات جذر الوحدة

Order	ADF		PP		المتغير
	T-STAT		T - STAT		
	1st Difference	Level	1st Difference	Level	
I(1) with intercept and trend	T=-3.82 Prop=0.026	----	T=-4.39 Prop=0.017	----	INF
I(0) with intercept and trend	--------	T=-3.06 Prop=0.0017	-----	T=-1.93 Prop=0.0059	Oil Prices

أظهرت نتائج اختباري جذر الوحدة (ADF-PP) أن متغير التضخم مستقر في الفرق الأول أمّا متغير أسعار النفط مستقر في المستوى، وهذا يعطي إمكانية استخدام منهجية ARDL في اختبار نموذج الدراسة طالما أنّ درجات استقرار المتغيرات مزيج من الاستقرار في المستوى(0)I والفرق الأول I(1).

3-2 نتائج تقدير النموذج وفق منهجية ARDL

بالنسبة للنموذج الأول وبعد إجراء اختبارات الاستقرارية بالاعتماد على اختباري ADF (Augmented Dicky Fuller) اختبار pp (Phillips Perron) تبين أن النموذج الأنسب من ARDL، هو مع ثابت فقط وبدون اتجاه وعلى الشكل التالي:

ARDL= (4, 1)

3-2-1 نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج وفق ARDL-Model:

بعد تقدير نموذج (ARDL) المناسب نلجأ إلى اختبار الحدود (Bound Test) والذي يستند على اختبار F-statistic لاختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك باختبار فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكاملٍ مشترك. يعتمد قرار عدم رفض أو رفض فرضية العدم وفقاً لـ (Peasaran etal., 2001) على مقارنة القيمة المحسوبة F-Statstic مع قيم حرجة طورها Peasaran[3].

في حال كانت قيمة اختبار F-Statstic أعلى من الحد أو القيمة الحرجة الأعلى، يتم رفض فرض العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكاملٍ مشتركٍ طويلة المدى بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت قيمة اختبار F-Statstic أقل من الحد الأدنى فلا يمكن عندها رفض فرضية العدم. أما إذا وقعت إحصائية F-Statstic بين الحدين الأعلى

[3] تضم القيم الحرجة مجموعتين: مجموعة تفترض أن جميع المتغيرات مستقرة بالمستوى(0)I، وهي تمثل الحد الحرج الأدنى. 2- مجموعة تفترض أن جميع المتغيرات مستقرة بالفرق الأول وهي تمثل الحد الحرج الأعلى(1)I.

والأدنى، فلا يمكن عندها اتخاذ قرارٍ حاسمٍ بوجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة (Chandio,A et al.,2019).(ديوب،2023)

وفي دراستنا هنا وبعد التأكد من صحة نموذج (ARDL) المقدّر، ننتقل لاختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم المعبر عنه (بمؤشر أسعار المستهلك(INF) الصدمات النفطية والمعبر عنها بأسعار النفط (Oil - Prices) وذلك بتطبيق اختبار الحدود Bounds Test والذي تظهر نتائجه وفق الجدول التالي:

نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

الجدول (3): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test
Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.674114	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Eviews12

يظهر من الجدول السابق أن قيمة إحصائية F – Bounds بلغت (4.674114) وبمقارنتها مع الحدود العليا I(1) و I(0) عند مستوى دلالة 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى ، بالتالي نستطيع رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصدمات النفطية ومعدلات التضخم.

3-2-2 نتائج تقدير معلمات النموذج على الأجل الطويل باستخدام ARDL -Model:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) بين الصدمات النفطية ومعدلات التضخم، نقوم بتقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

الجدول (4): تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL___PRICES	0.115199	0.158874	0.725095	0.4738
C	0.247975	11.78150	0.021048	0.9833

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Eviews12

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أنه:

-يوجد علاقة موجبة لكن غير معنوية بين أسعار النفط (OIL-PRICES) ومعدل التضخم (INF)، أي كلما ارتفعت أسعار النفط بمقدار وحدة واحدة ارتفعت معدلات التضخم بمقدار 0.115199

3-2-3 نتائج تقدير صيغة الخطأ لنموذج الأول وفق (ARDL ECM)

بعد أن تحققنا من وجود علاقة طويلة الأجل بين الصدمات النفطية مقاسةً بأسعار النفط، اعتماداً على بيانات ربعية للفترة (2011 – 2020) وبين معدلات التضخم، هنا ننتقل إلى تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL – ECM (تحليل التوازن على المدى القصير).

نتائج تقدير اختبار تصحيح الخطأ ECM

الجدول (5): تقدير اختبار تصحيح الخطأECM

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL___PRICES)	2.013857	0.777750	2.589336	0.0145
D(OIL___PRICES(-1))	-2.044131	0.736346	-2.776049	0.0092
CointEq(-1)*	-0.383272	0.244987	-1.564459	0.0079

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Eviews12

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى 1% وسالب الإشارة بقيمة تبلغ (0.383272-) وهذا يعني أن الانحراف عن العلاقة طويلة الأجل يتصحح تلقائياً بشكل ربعي بمقدار 38.32 %.

وللتأكد من صحة النموذج المقدر نستعرض نتائج اختبارات البواقي كالتالي:

- **اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity Test):**

يوجد عدة اختبارات لمعرفة فيما إذا كان تباين البواقي متجانس أم لا، من بينها اختبار **(Breusch-Pagan-Godfrey)** ، حيث يمكننا هذا الاختبار من معرفة إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف تباين من عدمه.

الجدول (6) اختبار ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey4) لبواقي النموذج:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.254992	Prob. F(6,27)	0.3106

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Eviews12

من الجدول أعلاه نجد أن prob F(6,27) = 0.3106 أي أكبر من 0.05 ، ومنه لا نستطيع رفض فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين البواقي ، مما يعني تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation Test LM):**

من أجل اختبار فرضية عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي، نلجأ إلى اختبار[5] Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

الجدول(7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

[4] اختبار ثبات التباين للبواقي، تنص الفرضية العدم على ثبات تباين (تجانس) البواقي، والبديلة على عدم ثبات تباين (عدم تجانس) بواقي النموذج.

[5] اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، تنص الفرضية العدم على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، والفرضية البديلة على وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

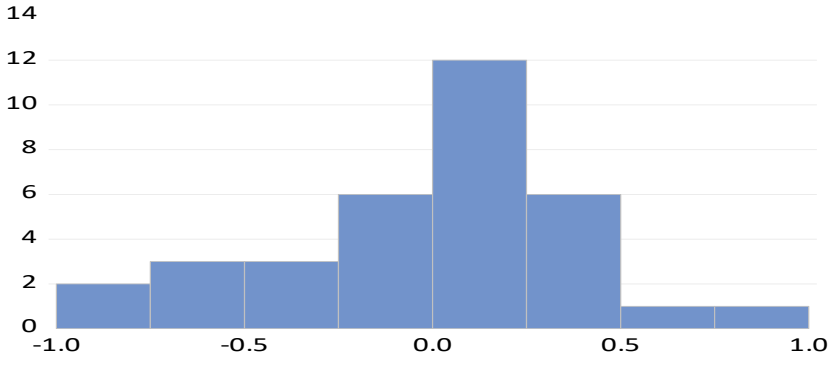
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.416000	Prob. F(2,25)	0.6642

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Eviews12

من نتائج الجدول أعلاه يظهر لدينا أن Prob. F(2.25) = 0.6642 أكبر من 0.05 وبالتالي لا نستطيع رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي النموذج.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

يستخدم هذا الاختبار لتحديد فيما إذا كان التوزيع الإحصائي لبواقي النموذج المدروس تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك عن طريق اختبار (Jarque – Bera)



الشكل (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام Eviews12

بالنظر إلى الشكل (1) أعلاه نجد ان قيمة الاحتمال وفق اختبار Jarque –Bera [6] هي **Prob =** أي أكبر من **0.05** ومنه لا نستطيع رفض فرض العدم، والذي ينص على أن بواقي النموذج تتبع **0.770292** التوزيع الطبيعي.

4-الاستنتاجات والتوصيات:

1-4 الاستنتاجات Conclusion :

هدفت هذه الدارسة إلى اختبار أثر الصدمات النفطية العالمية في معدلات التضخم في سورية، لتحقيق هذا الهدف تمّ بناء نموذج لدراسة تأثيره في التضخم في سورية من خلال بيانات ربعية لكل من أسعار النفط ومعدلات التضخم مقاسة بالمؤشر أسعار المستهلكين للفترة (2011–2020)، تم اعتماد نموذج ARDL وتحليل التكامل المشترك في الدراسة، وأظهرت النتائج أن الصدمات النفطية تُحدث تأثيراً فورياً وقوياً على الاقتصاد المدروس في الأجل القصير، حيث نتج عن ارتفاع أسعار النفط زيادة مباشرة في معدلات التضخم، غير أنّ آليات التكيف السريعة – التي قد تعكس فعالية السياسات النقدية أو مرونة الهيكل الاقتصادي – تساهم في تصحيح ما يقرب من 38% من هذا الأثر كل ربع سنة، مما يؤدي إلى تراجع تدريجي للأثر الإجمالي ليصبح غير دال إحصائياً على المدى الطويل. ويمكن تفسير انخفاض هذا الأثر إلى تداخل متغيرات كلية أخرى على امتداد الفترة

[6] اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (الخطأ العشوائي) ، تنص الفرضية العدم على التوزيع الطبيعي والبديلة على أن البواقي (الخطأ العشوائي) لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الزمنية (2020–2011) والتي قد تشمل عوامل محلية (كسياسات سعر الصرف والأجور والسياسة المالية)، وعوامل عالمية (مثل التضخم المستورد والأسعار الدولية)، وتتوافق هذه النتائج مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة قوية بين النفط والتضخم في الأجل القصير، في حين تضعف هذه العلاقة أو تصبح غير مستقرة في المدى الطويل.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

2-4 التوصياتRecommendations :

في ضوء حساسية الاقتصاد لتقلبات الأسواق النفطية تحديداً الأجل القصير، تبرز ضرورة تبني استراتيجية متكاملة لإدارة الصدمات النفطية تستند إلى ثلاثة محاور رئيسية: المراقبة المستمرة، والاستجابة السريعة، والتعزيز الهيكلي.

أولاً، يتطلب الأمر إنشاء نظام إنذار مبكر لرصد الأسعار العالمية باستمرار، نظراً للأثر الفوري والمباشر لصدمات النفط في المدى القصير.

ثانياً، تفعيل حزمة سياسات مضادة خلال ربع سنة من حدوث الصدمة، مع ربط الاستقرار الأمني بالاستقرار الاقتصادي كشرطين متلازمين للتعافي.

ثالثاً، العمل على تعزيز مرونة الاقتصاد الكلي من خلال تسريع تنويع مصادر الطاقة، مما يحد من الاعتماد على النفط محلياً ودولياً، ويضعف قنوات انتقال الصدمات من جهة، ويحرر موارد مالية لأغراض إعادة الإعمار من جهة أخرى.

رابعاً، تبني سياسة نقدية تضمن استقرار نسبي للأسعار ، ومرونة في سعر الصرف بما يتناسب مع المرحلة التي تم بها البلاد

أخيراً، تبرز الحاجة لأبحاث مستقبلية على اعتبار عدم وجود أبحاث سابقة حول آثار الصدمات النفطية على الرغم من أهميتها في سورية ، بحيث يتم استخدام عينات أوسع أو بيانات شهرية، مع إضافة متغيرات وسيطة (سعر الصرف، أسعار الفائدة) ومحاولة اختبار الأثر على ميزان المدفوعات ، التجارة الخارجية، الميزان التجاري.

5- المراجع:

5- 1المراجع العربية:

- بدران، رنيم 2024. *أثر التحرر المالي في النمو الاقتصادي– دراسة قياسية على سورية*. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.
- رمضان، ريم 2024. *أثر التضخم على الأداء المالي المصرفي– دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية*. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.
- بدر، ريهام 2023. *أثر صدمات أسعار البترول العالمية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر* مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد الحادي والأربعون، العدد الثالث.يوليو 2023.
- حمومي، وفاء 2022. *تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية – مقاربة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2020)*. مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 8، عدد1 ،شباط،2022.

- ديوب، علي 2023. *التكوين الرأسمالي وعجز الموازنة العامة – دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري*. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.
- موسى، بهجة 2012. *أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل – دراسة حالة مجموعة من مصانع السكر*. بحث أعد لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد، قسم المحاسبة والإدارة المالية، مدرسة العلوم الإدارية، جامعة الخرطوم.

2-5 المراجع الأجنبية:

1) GALESI, A., & LOMBARDI, M 2009 *Externalshock & International Inflation Linkages : A Global Var Analysis*, European Central Bank, No (1602).
2) CHANDIO, A., JIANG, Y., & REHMAN, A. 2019. *Using the Ardl-Ecm approach to investigate the nexus between support price and wheat production*. Journal of Asian Business and Economic Studies
3) CHOI, S., FURCERI, D., LOUNGANI, P., MISHRA, S., RIBEIRO, M. 2018, *Oil prices and inflation dynamics: Evidence from advanced and developing economie*s. Journal of International Money and Finance, 82(4), 71-96.
4) ENDERS, W. 2015**.** *Applied Econometric Time Series* (4th Ed.). John Wiley & Sons.
5) *LAURENCESON, J.; CHAI, H. 2003. Financial reforms and economic development in China. Cheltenham. UK. Edward Elgar. P. 1-28*
6) FENGHUA, W., KELI , Z., & XU , G. 2021. *The effects of oil price shocks on inflation in the G7 countries***.** North American Journal of Economics and Finance, 57(101391), 1-25.
7) KILIAN, L. 2009. *Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market***.** American Economic Review, 99(3), 1053-69.
8) ZAKARIA,M. KHIAM.S, MOHMOOD .M.2021 *Influence of Oil Prices on Inflation in South Asia : Some New Evidens*,Resources Policy Journal,Vol(71).
9) NUSAIR, S.A. 2019, *Oil price and inflation dynamics in the Gulf Cooperation Council countries. Energy*, 181(6), 997-1011.
10) OLAWALE, A & OLATUNBOSUN, B. 2021. *Breakpoint Unit Root Tests on Select Macroeconomic Variables in Nigeria. Global Journal of Science Frontier Research: F Mathematics and Decision Sciences Volume 21 Issue 2 Version 1.0.*
11) PESARAN, H; SHIN, Y; SMITH, R. 2001. *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships***.** Journal of Applied Econometrics.
12) PESARAN, M. H., & SHIN, Y**.** 1999. An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach To Cointegration Analysis. In S. Strom (Ed.), *Econometrics And Economic Theory In The 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*. Cambridge University Press.
13) PHILLIPS, P., & PERRON, P**.** 1988. *Testing For A Unit Root In Time Series Regression***.** *Biometrika*, 75(2), 335–346.
14) SHRESTHA, B & BHATA, R. 2018. *Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis*. The Journal of Finanec and Data Science 4 (2018) 71 – 89..
15) ÇELIK, T & AKGÜL, B. 2011. *Changes In Fuel Oil Prices In Turkey: An Estimation Of The Inflation Effect Using Var Analysis*. Journal of Economics and Business Volume *XIV - 2011, No 2 (11-21).*
16) UDOH, E.,& AFANGIDEH, U., & UDEAJA, E. 2015. *Fiscal Decentralization, Economic Growth and Human Resource Development in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach*. CBN Journal of Applied Statistics Vol. 6 No. 1(a) (June, 2015).

17) VOUMIK, L& RAHMAN, M & HOSSAIN, M 2022. *Investigating the subsistence of Environmental Kuznets Curve in the midst of economic development, population, and energy consumption in Bangladesh: imminent of ARDL model.* The Journal Heliyon (2022).
18) DOREL,C .2025. *Toward A Comprehensive Definition Of The Inflationary Phenomenon. Annals of 'Constantin Brancusi' University of Targu-Jiu. Economy Series.*
19) *OPEC Annual Statistical Report2012.*
20) *OPEC Annual Statistical Report 2015.*
21) *OPEC Annual Statistical Report 2018.*
22) *OPEC Annual Statistical Report 2020.*